

ما دون فيها انتهى **تبينه** قد تجلب التثليث كان ضاق الوقت  
 بحيث لو اشتغل به طويلا فانه يحرم عليه التثليث **اول**  
 للتثليث لا يكفيه الا للعرض فحرم الزيادة لانها حرجية  
 الي التيمم مع القدرة على الماء كذا ذكره النووي في فتاويه  
 وجرى عليه النووي في التحفة او احتاج الى الفاصل  
 عنه لعطش بان كان معه من الماء ما يكفيه للشرب لو  
 قضا به مائة مرة ولو تلت لم يعقل للشرب في فاته  
 كبره التثليث كما قاله الجليل في الامجاز واذ كان الجماعة  
 افضل من تثليث الوضوء وسائر ادابه ولا يجزي تعدد  
 قبل تمام الوضوء نعم لو مسح بعض راسه ثلثا حصل  
 التثليث لان قوله من سائر الوضوء تثليث المسحوق  
 شامل لذلك واما ما تقدم فمحل في عضو يجب استيعابه  
 بالتطهير ولا بعد تمام الوضوء فلو قضا مرة ثم  
 قضا ثانيا وثالثا كذلك لم يحصل التثليث كما حرم  
 به ابن العربي في رؤيته وفي فروع الحوييني ما يقتضيه  
 وان اتم كلام الامام خلافه فان قيل قد مر في المفضة  
 والاستسقاء ان التثليث يحصل بذلك اجيب بان الغير  
 والائق كعضو واحد تجاز ذلك فيهما كما يكون بخلاف  
 الوجوه والندم مثلا لثباته لهما فينبغي ان يصح من  
 احدهما ثم ينتقل الى الاخر ويأخذ الشاك باليقين  
 في المعروف وجوبا وفي الندم وبند كالاتي الاصل

اذ كان الضيق  
 افضل من التثليث

عدم

عدم ما زاد كالوشل في عدد الوضوءات فاد اشك هل  
 غسل ثلثا او مرتين احدا بالاقول وغسل الاخرى ه  
**والماشرف الموالاة** بين الاعضاء في التطهير حيث لا يجف  
 الا قبل الشروع في الثاني مع اعتدال الهواء ومزاج  
 الشخص لنفسه والزمان والمكان وقد زاد المسحوق  
 مسحوا لهذا في غير وضوء الغضيرة كما تقدم وما  
 لم يبق الوقت ولا فحيت والاعتبار بالفضلة الا  
 ولا يحتاج للتفريق الكثير الى جدهم البنية عند غروبها  
 لان حكمها باق وقد قدمنا ان المصنف لم يحصر في  
 الوضوءات ما ذكره فلندكر منها شيئا مما تركه من السنن  
 ترك الاستعانة بالصب عليه لغير غدر لانه الاكثر من  
 فله صلى الله عليه وسلم ولا يفتوح من التعمر والتكبر  
 وذلك لا يلبق بالتعمد والاجر على قدر التعمد وهي  
 خلاف الاولى اما اذا كان ذلك لغدر مكره فلا يكون  
 خلاف الاولى دفعا للمسقة بل قد يجب الاستعانة  
 اذ لم يمكنه التطهير الا بها ولو تبدل اجرة مثلك  
 والمواد بترك الاستعانة الاستقلال بالافعال الا تلك  
 الاعانة فقط حتى لو اعانته غيره وهو ساكت كان  
 الحكم كذلك ومما سرك بعض المالاة كالتبري  
 من العبادة فهو خلاف الاولى كما حرم به النووي  
 في التحقيق وان رجح في زيادة الروم منه انه مباح

الغيرة في  
 اليد والوجه  
 والاربع وغسل الاعضاء  
 من غير عمد مكره  
 ولو اعانته غيره مع قدرته  
 وهو ساكت متمكن  
 من مسحه كما اطلبها  
 باحتياط